الكردستانيّ: الحكومة تريد عسكرة الحياة

الأحرار: لسنا طرفاً في الاستجواب لكنه دستوري ولن نعارضه

قال أمين عام كتلة الأحرار ضياء الأسدي إن كتلته "لا تعارض طرح ملفات الإستجواب في جلسات البرلمان من قبل أي طرف لأنها ستكون وفق آلية دستورية وستتم مناقشتها والنظر بالعمل بها والوصول لحل دستوري قانوني يرضي كل الأطراف".

اجتماع اربيل (ارشيف)

وأضاف الأسدي في تصريح لـ(المدى) أمس إن "اجتماع العراقية والتحالف الكردستاني بعث بتوصيات لكتلة الأحرار ستصل مكتب زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر مباشرة وبعد ذلك سيتم الاطلاع عليها ومناقشة ما جاء فيها مع طرفي الاجتماع".

الأسدي أضاف أن "الاجتماع التشاوري الذي عقد في أربيل أمس الأول بين القائمة العراقية والتحالف الكردستاني كان يتمحور حول موضوع واحد هو آلية استجواب رئيس الوزراء نوري المالكي في مجلس النواب. الأسدي قال "أن الدعوة لم توجه لنا لحضور الاجتماع لأننا لن نكون طرفاً في عملية الاستجواب بعد طرح التحالف الوطني لورقة الإصلاحات وموافقتنا عليها شرط أن تكون هذه الإصلاحات فعلية".

وحول ما أثير بشأن ملفات استجواب رئيس الحكومة ألتي أعلن بأنها ستطرح في مجلس النواب خلال ٤٨ ساعة، أكد الأسدي إن "كتلة الأحرار لا تعارض طرح ملفات الاستجواب في جلسات البرلمان من قبل أي طرف لأنها ستكون وفق آلية دستورية وستتم مناقشتها والنظر بالعمل بها والوصول لحل دستوري قانوني يرضي كل الأطراف".

من جانبه قال النائب عن التحالف الكردستاني شوان محمد طه إن اجتماع أربيل الذي انعقد أول من أمس لم يدع التيار الصدريّ لأن الأخير عبّر عن رأيه صراحة انه "يعدّ استجواب المالكي خياراً أخيراً يأتي بعد فشل الإصلاحات". وأشار في تصريح للمدى أمس ان الحكومة تحاول أن تجعل من شكل الحياة في العراق عسكرياً وتحاول القضاء على الروح المدنية فيه".

طه قال إن "ورقة الإصلاح المقدمة من قبل التحالف الوطني مبهمة وتدور داخل التحالف فقط بدون مشاركة الأطراف السياسية ولا يجوز لدولة القانون أن تتفرد بالسلطة ووضع القوانين وحدها ويجب عليهم أن يضعوا سقفاً زمنياً لتنفيذ الإصلاحات المقدمة من قبلهم".

وأكد طه إن "كتلة الأحرار أوضحت وبكل شفافية وصراحة عن رأيها في استجواب المالكي وبينت عدم رضاها عنه لكنها مع سحب الثقة كخيار أخير لذلك لم ندعهم للاجتماع، وهذا لا يعني أنهم غير مشاركين معنا فقد رفعنا لهم توصيات تتضمن عدة فقرات منها رجوعهم لاتفاقية أربيل كحل سياسي وتنفيذ كل ما جاء فيها".

وأشار طه الى أن "الحكومة تحاول أن تجعل من شكل الحياة في العراق عسكرياً وتحاول القضاء على الروح المدنية" وأنتقد بشدة غرفة العمليات التي شكلتها الحكومة في منطقة ديالى تحت اسم "غرفة عمليات دجلة" ورأى طه انها "تستهدف المناطق المتنازع عليها" عاداً إياها "إشارة واضحة من قبل الحكومة لفرض سلطتها بشكل عسكريّ".

وبشأن عدم دعوة كتلة الأحرار في اجتماع أربيل أوضح النائب عن القائمة العراقية سالم دلي الجبوري إن "عدم دعوتنا لهم في اجتماع أربيل الأخير كان طبيعياً حيث ناقشنا في الاجتماع ملفات استجواب المالكي التي رفضت كتلة الأحرار أن تكون طرفاً فيها".

وأضاف الجبوري في تصريح لـ(المدى) أمس إن "قيادات من القائمة العراقية ستجتمع بعد أيام مع قيادات من كتلة الأحرار في لقاء خاص تتم فيه مناقشة المرحلة القادمة والخطوات التي يجب العمل بها من أجل الخروج من الأزمة وقد تم رفع ورقة توصيات للتيار الصدري نؤكد فيها إننا مازلنا على موقفنا ومستمرين في الإصلاح وآلياته التي تتضمن استجواب المالكي".

وأكد الجبوري إن "الإصلاح الوحيد الذي نعتمده هو الإصلاح الذي جاء في الورقة المقدمة في اجتماع أربيل الذي يتضمن طرح ملفات الاستجواب ومبدأ سحب الثقة، ولن نناقش الورقة التي طرحها التحالف الوطني".

تمديد الطعن بقانون الصحفيين إلى آب المقبل

□ بغداد/ المدى

أجلت المحكمة الاتحادية العليا أمس الأحد دعوى الطعن بقانون حقوق الصحفيين إلى الثامن من آب المقبل من أجل منح الوقت للرد على المذكرة الجوابية المقدمة من طرف الإدعاء.

وكان مجلس النواب العراقي قد أقر في التاسع من آب الماضي قانون حقوق الصحفيين لكنه واجه انتقادات واسعة من قبل العاملين في الحقل الإعلامي بالعراق.

وقدمت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة العراقية وهي إحدى منظمات المجتمع المدني دعوى طعن ضد القانون في ٢٦ نيسان ابريل الماضي.

واستندت الجمعية في طعنها على مخالفة القانون بحسب ما تقول لأكثر من أربع مواد دستورية لاسيما المادة ٤٦ من الدستور، فضلا عن أن القانون يعيد شرعنة ٥ قوانين موروثة تعيد هيمنة السلطة التنفيذية على وسائل الإعلام وتنهي بصورة شبه كاملة أي مساحة لحرية الصحافة التي كفلها الدستور النافذ في المادة ٣٨ منه.

وقال محامي الجمعية عبير الهنداوي لـ "آكانيوز" إن المحكمة الاتحادية أجلت الحكم بدعوى الطعن إلى الشهر المقبل لإعطاء ممثل المدعى عليه وهو رئيس مجلس النواب العراقي اسامة النجيفي إضافة إلى وظيفته مجالا للرد على اللائحة الجوابية الثانية التي قدمتها جمعية الدفاع عن حرية الصحافة.

في حين قال رئيس الجمعية عدي حاتم لـ"آكانيوز" انه في الوقت الذي تضع جمعية الدفاع عن حرية الصحافة مصير حرية الصحافة والديمقراطية الناشئة في البلاد بين يدي القضاء العراقي، فأنها تعتقد جازمة انه لا مجال لرد الدعوى لمخالفة القانون الصريحة للدستور العراقي.

وأضاف أن دعوى الطعن ساندها مئات الصحفيين والناشطين العراقيين والدوليين بعدما اطلعوا على السلبيات الكثيرة التي تضمنها القانون.

وأكد ان "تشريع قوانين تقيد حرية الصحافة والإعلام والحريات الخاصة والعامة معناه إجهاض للعملية الديمقراطية، لذلك فان الجمعية ستكون مضطرة لرفع دعوى الحنث باليمين ضد هيئة رئاسة البرلمان في حال استمرت في الإصرار والتمسك بهذا القانون.

معلومات متضاربة عن اختيار رئيس لتحالف "15 شعبان" في بابل

□ المدى/ عزيز الربيعي

كشفت عضو مجلس محافظة بابل أحلام الوطيفي في حديث لـ"المدى" عن وجود ضغوطات سياسية على أعضاء تحالف الخامس عشر من شعبان الذي تشكل مؤخرا داخل مجلس المحافظة بهدف "إصلاح الواقع الخدمي ورفع مستوى المعيشة ومتابعة عمل الدوائر الحكومية بشكل دقيق"، مبينة أن تلك الضغوطات تأتي لأجل مصالح شخصية.

وقالت الوطيفي يوم أمس "إن هذا التحالف تأسس لإجراء إصلاحات عديدة في المحافظة بعدما بدأنا نحن والمواطن ملاحظة الأداء الضعيف لمحافظ بابل وبعض أعضاء السلطة التنفيذية في المحافظة، مشيرة إلى إنه لم يتم اختيار رئيس للتحالف إلى حد الآن وسيتم اختياره خلال الأيام المقبلة".

لكن الناطق الرسمي باسم التحالف عامر المرشدي أكد لـ "المدى" اختيار النائب علي جبر حسون عضو مجلس النواب العراقي عن ائتلاف دولة القانون رئيساً للتحالف ومجيد فليفل رئيساً لكتلة الخامس عشر من شعبان داخل مجلس المحافظة، مبيناً ان "التحالف لديه ملاحظات عديدة حول الاخفاق الواضح في عدد من الجوانب الخدمية المقدمة للمواطن وإعلانه جاء لتشخيص نقاط الضعف في مؤسسات المحافظة المختلفة و تقويم عمل السلطة التنفيذية فيها".

بعد إعلان الجعفري انتهاء أعمال لجنة التحالف

قوى نيابية تطالب بآليات واضحة لتطبيق الإصلاحات

□ بغداد/ إياد التميمي

وصف التحالف الكردستاني ورقة الإصلاح الصادرة عن اللجنة المنبثقة من التحالف الوطني بأنها "شأن داخلي بالأخير وغير ملزمة لباقي الكتل السياسية". يأتي ذلك كأول رد فعل على ما أعلنه رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري من أن لجنة الإصلاح السياسي توصلت إلى 3 نقاط تتمثل بدعوة جميع الأطراف السياسية إلى مراجعة الأوضاع، وحث الأطراف السياسية على التعامل مع الحوار بايجابية وطرح جميع الملفات ودعوة الشركاء للتباحث في الملفات المهمة وإيجاد حلول وفق سقوف زمنية"، بالإضافة إلى دعوة للأطراف السياسية إلى التزام التهدئة الإعلامية.

وقالت النائبة عن التحالف الكردستاني أشواق الجاف في تصريح لـ"المدى" إن "مسألة ورقة الإصلاح التي تتحدث عنها وسائل الإعلام في الحقيقة هي "شأن داخلي وتهم الكتل المنضوية في التحالف الوطني فقط ولا تلزم الآخرين وأننا لم نطلع عليها ولم نعرف ماهيتها، وما سمعناه عنها أشياء عامة كالالتزام بالدستور وبالاتفاقات السياسية وهي لم تحدد المشاكل الحقيقية".

وأضافت الجاف أن "التحالف الكردستاني مازال على موقفه وهو الإصرار على استجواب رئيس الوزراء نوري المالكي لأنه لا يجوز في اية ديمقراطية في العالم أن ترفض السلطة التنفيذية طلباً لمجلس النواب بالاستجواب، وهو ما يعني إلغاء الدور الرقابي للمجلس، وهذا أمر مرفوض وليس من صلاحيات أي أحد أو أية جهة لأن الدور الرقابي لا يقل أهمية عن الدور التشريعي للبرلمان ولا يجوز مصادرة هذا الحق وما زال موقفنا لم يتغير ونحن مع إجراءات الاستجواب".

ودعت الجاف التحالف الوطني إلى أيجاد آلية تثبت جدية تطبيق هذه الورقة على ارض الواقع، مطالبة ببلورة جميع الملفات العالقة ومعالجتها جذريا، منوهة إلى إن التحالف الكردستاني هو من طالب بالإصلاحات قبل ان تدعو الكتل المعارضة إلى سحب الثقة.

واختتمت الجاف حديثها بأن "التحالف الكردستاني غير متفائل بهذه الورقة كونه على يقين بان رئيس الوزراء لن ينفذها على ارض الواقع، مستدلة بالاتفاقات السابقة التي لم ينفذ منها شيء سوى ما استفاد منه المالكي"، على حد تعبيرها.

إلى ذلك دعا الأمين العام لكتلة الأحرار ضياء الأسدي إلى إجراء الإصلاحات التي ينوي التحالف الوطني القيام بها، بصورة علنية ووفق جدول زمني محدد.

وكان التحالف الوطني قد شكل لجنة للإصلاح تضم ممثلي الكتل السياسية الرئيسة فيه وبرئاسة رئيسه إبراهيم الجعفري على خلفية مطالبات قادة اجتماعي أربيل والنجف لإجراء إصلاحات في الحكومة او سحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي.

وقال الأسدي في تصريح للمدى أمس إن "حزمة الإصلاحات المزمع إجراؤها يجب أن يتولاها خبراء مختصون وان تكون لمصلحة العراقيين لا لمصلحة السياسيين وأحزابهم".

وأضاف أن "حزمة الإصلاحات ينبغي أن تجري تحت أنظار الجماهير والإعلام والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ووفق جدول زمني محدد".

بالمقابل رفضت القائمة العراقية التعليق على ما جاء بورقة التحالف كونها لغاية الآن "لم يصلها أي شيء رسمي سوى ما أعلن عنه في وسائل الإعلام".

النائبة انتصار علاوي أكدت أن "القائمة العراقية لديها ورقة أيضاً وعلى التحالف أخذها بنظر الاعتبار"، مؤكدة في تصريح للمدى أمس أن قائمتها "تشكك بنوايا بعض مكونات التحالف في إشارة منها إلى ائتلاف المالكي".

واضافت علاوي "نحن غير مقتنعين بهذه الورقة على الرغم من عدم اطلاعنا عليها لكن ما رشح عنها في وسائل الإعلام يفيد أنها لم تأت بجديد"، وأشارت إلى عدم ثقتها بوعود التحالف بقولها "إن الاتفاقات السابقة هي خير دليل على تنصل المالكي عن تنفيذها".

وأوضحت علاوي القيادية في ائتلاف العراقية "نحن ومن معنا من قوى سياسية نطالب بحقنا الديمقراطي في استجواب رئيس الوزراء ومن ثم نقرر إما الذهاب للإصلاح أو حجب الثقة عنه".

وكان رئيس التحالف إبراهيم الجعفري قد أعلن إكمال ورقة الإصلاح السياسي من قبل التحالف الوطني وطرحها على الكتل السياسية.

وذكر الجعفري في مؤتمر صحفي عقده بمكتبه وتابعته المدى أن الباب سيكون مفتوحا أمام الكتل السياسية للحوار ومناقشة جميع الملفات وعدم استثناء أية كتلة، وأضاف انه "سيتم عرض ما توصلنا إليه على الكتل السياسية".

وأشار إلى أن لجنة الإصلاح السياسي توصلت إلى ٣ نقاط تتمثل بدعوة جميع الأطراف السياسية إلى مراجعة الأوضاع في ضوء الأزمة السياسية التي مر بها البلد. وأضاف أن "النقطة الثانية تتمثل بدعوة الأطراف السياسية التعامل مع دعوة الحوار بايجابية وطرح جميع الملفات ولكن على اساس الالتزام بالدستور بالاضافة الى دعوة الشركاء للتباحث في الملفات المهمة وايجاد حلول وفق سقوف زمنية".

وأشار إلى أن التحالف الوطني يدعو الأطراف السياسية إلى التزام التهدئة الإعلامية، وأعلن الجعفري أن لجنة الإصلاح ستنفتح على بقية الاطراف السياسية وستباشر بفتح الحوارات معها قريبا.

وقال الجعفري ان "ورقة الإصلاح ستنفتح على جميع الأوراق التي قدمتها الأطراف السياسية كورقة رئيس الجمهورية جلال طالباني وورقة أربيل وغيرها"، مشيرا إلى عدم وجود أي رفض من قبل التحالف الوطني لجميع الأوراق المقدمة وأنها محط احترام لديه".

وأضاف ان "التحالف الوطني يرفض فرض ورقة سياسية دون الأوراق الأخرى ويرى بان هذا الامر غير صحيح كما ان رفض اي ورقة سياسية هو أمر غير صحيح"، وأوضح أن "مبادرة التحالف الوطني لا تستثني أي طرف سياسي مشارك في العملية السياسية".

وأكد أن "اغلب الكتل السياسية تعلم أن التحالف الوطني حرص على مبدأ الحوار في مواجهة المشاكل السياسية وانه يحترم وجهات النظر مهما اختلف معها".

وشدد على أن "التحالف الوطني يرفض أي مبادرة تسمح بالتدخل الخارجي لحل المشاكل السياسية ويرفض أيضا استخدام السلاح في حل الازمات السياسية".

وأشار إلى إن "لجنة الإصلاح ستضم أعضاء من كتل سياسية أخرى عند تنفيذ الإصلاحات بغية إيجاد التقارب بين الكتل السياسية"، مؤكدا أن "التحالف الوطني سينفتح على بقية الأطراف السياسية في تشكيل للجان لحل الأزمة السياسية".

عالم آخر

▪ سرمد الطائي

دورتان للسلطان والمسوغ انتقالي

القول الشائع هذه الأيام إن تحديد ولاية رئيس حكومة العراق بدورتين فقط، بدعة في تاريخ الديمقراطيات النيابية، وان على كتل العراق وأحزابه وزعمائه وناشطيه، أن يسلموا بتقاليد التداول السلمي للسلطة المعروفة في بريطانيا، ويكفوا عن "حسد العيشة" الموجه تحديدا للسيد نوري المالكي.

وكل هذا كلام لا غبار عليه ولا إشكال، فالديمقراطيات النيابية المعروفة لا تحدد ولاية لرئيس حكومة، طالما كان يرأس ائتلافا من كتل برلمانية وعلى أساس حجم تمثيله في المجلس التشريعي المنتخب. لكن علينا أن نلاحظ وظيفتين للمسار الديمقراطي في العراق، الأولى هي تداول السلطة سلميا، وفق تقاليد العالم المتقدم، والوظيفة الثانية هي حماية المسار الديمقراطي من زعماء لا يلتزمون بشروط العمل السياسي الحديث، وفي مرحلة لا تزال انتقالية بكل معنى الكلمة.

وبالنظر إلى الوظيفة الأولى فإن علينا أن لا نفكر أساسا بخرق تقاليد التداول السلمي للسلطة والمعروفة عبر التاريخ الحديث، لكن الوظيفة الثانية ونظرا للظروف الخاصة والغريبة التي يعيشها العمل السياسي هنا، تحتم علينا ان نقوم بوضع اولويات لحماية المسار الديمقراطي.وعلى أي حال فإن السيد المالكي خرق تقاليد الديمقراطية مرارا وتكرارا، فكيف يأخذ علينا خصومه دعوتنا إلى خرق تقليد واحد فقط، مع إننا نهدف إلى كبح جماح إنكاره المتواصل لدور البرلمان، وإصراره المتزايد على قضم الدولة، وانهماكه المتعاظم في عدم الاعتراف بأهمية مبدأ التعدد السياسي، فضلا عن أخطاء كثيرة يقوم بتكرارها بفضل طاقم استشاري غير طموح وضعيف التأهيل ومحصور بفئة ضيقة من المقربين حوله؟

إن أنصار رئيس الحكومة يدافعون عن كل المخالفات التي قاموا بها لقواعد الديمقراطية، بحجة مصلحة الأمة والوطن، لكنهم يطالبون معارضي المالكي بأن يكونوا في قمة الديمقراطيات العريقة ويتجنبوا تحديد ولايته لدورتين.

يمكن للسيد المالكي ان ينفق المليارات خارج قانون الموازنة، ويمكنه ان يحتكر المناصب الأمنية خارج قواعد اللعبة البرلمانية، وفي وسعه ان يمنع قناة العراقية من تغطية اجتماعي أربيل والنجف، ومن حقه أن يستخدم توقيتات القرار الحكومي لزيادة شعبيته أو خفض شعبية خصومه، ولا غبار عليه ان هو لجأ الى خصومة مع سوريا لتلهية الجمهور ثم صالحها لضمان ولايته الثانية، ولا جناح عليه اذا قام بالتغطية على فاسدين من بطانته، ولا بأس ان يأمر الجيش بضرب المتظاهرين، وأن يسكت عن حزبه الحاكم في المحافظات وهو يخرق متطلبات الحرية العامة والخاصة.. من حقه ايضا ان يرفض الحوار مع شركائه ويجلس متجهم الوجه في استعراض الجيش، بمفرده، متوعدا بـ"إجراء اللازم" مع كل الخصوم، ومنكرا أن شرطته تضرب الصحفيين، ومنكرا أيضا ان مكتبه يخفي نفقاته للأعوام الستة الماضية عن اعضاء البرلمان، بحجة عطل في الحواسيب!

من حق المالكي ان يخرق الديمقراطية ويفعل عشرة أضعاف ما ذكرته في النقاط السابقة، لكن انصاره يعتقدون انه ليس من حق خصومه ان يشعروا بأن مبدأ التعددية السياسية بات في خطر، وان الحاكم العراقي سواء كان المالكي أم غيره، بحاجة الى قاعدة خاصة قد لا تعرفها الديمقراطيات الأخرى، لكنها ستكون كفيلة بوضع ضمانة ما، للإبقاء على التعدد السياسي ومنع ظهور شخص يتفرد بكل شيء.

الديمقراطية الفتية في العراق تحتاج إلى الالتزام بقواعد تداول السلطة المعروفة ضمن التجارب العريقة. لكن تجربتنا بحاجة إلى قواعد خاصة تقوم بحمايتها من احتمالات نسف كل شيء. وهناك شريحة واسعة من العراقيين اليوم، يعتقدون أن بقاء السلطان طويلا في منصبه يزيد من اخطاء ويعاظم من مشاكله ويصيبه بعدم الاستقرار النفسي. ويعتقدون ايضا ان تحديد ولاية رئيس الحكومة، من شأنه أن يجبر الائتلاف الفائز، بتغيير طاقم المستشارين الذي بقي ٧ أعوام في السلطة دون منجز، وبتغيير فريق السلطان الذي احتكر كل شيء سنوات عديدة دون منجز، وبالإنصات إلى البرلمان وعدم محاولة إلغاء دوره، فضلا عن احترام استقلالية القضاء، أي أن الإصلاح الحقيقي يبدأ من تغيير الوجوه.

كل ما حصل جعلنا نشعر أن استمرار السلطان في سلطنته دورة ثالثة، سيجعل من العراق حكما مستبدا في لبوس انتخابي واقتراعي. ولحماية جزء من مكاسب التعدد السياسي والدمقرطة، في وسعنا اجتراح تكتيك، يشبه تكتيكات المراحل الانتقالية. ومازلنا ولا شك في مرحلة انتقالية، بلا امن ولا كهرباء ولا خروج كامل من الفصل السابع، ولا شوارع نظيفة ولا قانون احزاب... الخ. ويجوز في المراحل الانتقالية ما لا يجوز في غيرها. حددوا ولاية السلطان يرحمكم الله.